

حول تطوير العلاقات بين التيارين القومي والإسلامي(*)

معن بشور

نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي
والرئيس السابق للمنتدى القومي العربي في بيروت.

أولاً: تطوير العلاقة بين التيارين

بعد حوالي ثماني سنوات على ولادة المؤتمر القومي - الإسلامي اتضح أكثر من أي وقت مضى أن هذا المؤتمر لم يكن مجرد تلبية لإرادة ذاتية عند نخبة من أبناء التيارين القومي العربي والإسلامي فحسب، بل كان تعبيراً عن حاجة موضوعية متنامية لدى أمة مهددة في هويتها وعقيدها واستقلالها ووجودها، وبالتالي مدعوة لأن تحشد كل طاقاتها، وأن تعبئ كل قواها، وأن ترتقي بالعلاقات بين تياراتها ومكوناتها من حال التناحر والتناوب إلى حال التعاون والتكامل.

ولقد جاءت أحداث ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتوضّح للجميع أن الهدف الرئيسي لما يسمى بحملة مكافحة الإرهاب هو الإسلام والعروبة، وأن كل عربي، مسلماً أكان أم غير مسلم، وكل مسلم، عربياً أكان أم غير عربي، هو متهم حتى يثبت براءته عبر الانصياع للأوامر الصادرة عن غرفة عمليات هذه الحرب الكونية الجديدة التي تضرب في أفغانستان، وتدمر في فلسطين، وتهدد العراق وإيران وسوريا ولبنان، وتثير الاتهامات والشكوك حول كل الدول العربية والإسلامية، ناهيك عن الدول الممانعة للهيمنة الأمريكية، بغض النظر عن تاريخ علاقتها، ومدى صداقتها مع هذه الدول.

لقد أدت تطورات الأحداث، وتقارب الرؤى والتحليلات، إلى تقارب موضوعي قوي بين كل التيارات الحية في الأمة، ولا سيما التيار القومي العربي، والتيار الإسلامي، فباتت القراءة مشتركة، واللغة واحدة والمواقف إلى حد كبير متطابقة، وأدركت الدوائر

(*) في الاصل ورقة عمل قدمت إلى الدورة الرابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي التي عقدت في بيروت بتاريخ ٢٥ - ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٣هـ الموافق ٦ - ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٢م.

المعادية استحالة اللعب مجدداً على إثارة التناقضات بين العربيين والإسلاميين، بل داخل كل تيار من تياراتهم، وسقطت محاولات استفزاز هذا التيار أو تلك القوة، خصوصاً بعد أن اكتشفت الأمة عموماً، وقواها الإسلامية والقومية خصوصاً، ثمن الانزلاق في لعبة الصراعات والحروب والاستفزاز والاختزال المتبادل للقوى.

ولقد تجلّى هذا التقارب بشكل خاص، في اجتماعات الدورة الاستثنائية المشتركة للجنة المتابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي والأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي التي انعقدت في بيروت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ تحت شعار «نعم للمقاومة... لا للإرهاب»، فصاغت المواقف المعبرة عن ضمير الأمة في المنطقة والعالم ووجدانها وقناعاتها في لحظة ارتعدت فيها فرائص كثيرين، واهتزت مواقفهم ومواقفهم، وانزلقوا في سياسة استرضاء الإدارة الأمريكية المستنفرة و«الغاضبة» والانصياع إلى رغبتها ومشيتها.

كما تجلّى أيضاً هذا التقارب في انعقاد دورتين لمؤتمر مهم خلال ثلاثة أشهر باسم «المؤتمر العربي العام» دعت إليهما لجنة منبثقة عن المؤتمر القومي - الإسلامي والمؤتمر القومي العربي ومؤتمر الأحزاب العربية. وقد تركزت مهمة الدورة الأولى للمؤتمر، التي حضرها أكثر من ٢٥٠ شخصية وممثلو أحزاب ونقابات وهيئات بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠١، على دعم الانتفاضة والمقاومة في وجه «لوائح الاتهام الأمريكية» التي أرادوا فرضها على الأمة، فيما تركزت مهمة الدورة الثانية للمؤتمر، التي حضرها أكثر من ٢٢٥ شخصية بتاريخ ١٥/٣/٢٠٠٢، على تحديد مطالب الأمة من القمة المنعقدة في بيروت في ٢٦ و٢٧/٣/٢٠٠٢، وعلى الدعوة إلى تحركات شعبية عربية تواكب هذه القمة وتشدد على مطالب الأمة من حكامها.

ولا يمكن لأي محلل موضوعي أن يعزل تلك الهبة الشعبية العارمة التي ملأت الشارع العربي من المحيط إلى الخليج تضامناً مع انتفاضة شعب فلسطين عن تلك الروح التكاملية التي حركت العلاقة بين التيارين، كما عن دور القوى التي يتشكل منها مؤتمرنا القومي - الإسلامي في الاستنهاض الشعبي والإعلامي والثقافي والسياسي العام من المغرب إلى اليمن، مروراً بمعظم أقطار الأمة.

لكن هذه الإيجابيات لا تعفيانا من مهمة البحث في سبل تطوير العلاقة بين التيارين، وفي تجاوز كل الثغرات التي برزت في ساحة معينة، أو في مجال محدد، أو في مستوى بذاته، ذلك أن مستقبل الأمة وقدرتها على مواجهة التحديات بات مرهوناً بقدرتنا على تطوير هذه العلاقة وتنميتها وصولاً إلى تجاوز كل ثغرة، وسد كل فجوة، واستنهاض كل طاقة، وتحفيز كل همة، واستنفار كل جهد.

ثانياً: أوهام ينبغي التخلص منها

وأول ما يتطلبه هذا التطوير هو الخروج من أسر جملة أوهام وتصورات خاطئة يشكل الوقوع فيها إرباكاً لأي تطور سليم لهذه العلاقة، وينقلنا من طموحات غير واقعية إلى إحباطات غير مبررة:

١ - الوهم الأول

هو الاعتقاد أن الاتفاق على رؤى مشتركة، واتخاذ مواقف متطابقة، يمكن أن يذلل كل العقبات ويتجاوز كل الآثار السلبية التي رافقت العلاقة بين التيارين، كما داخل كل منهما، ذلك أن تنمية روح التعاون والتكامل والتعاقد وإدراك أهميتها لا يعينان الإلغاء الفوري لمصالح ونعرات وعصبية وحساسيات تشكلت على مدى عقود وسنوات، وخصوصاً حين يتصل الأمر بالسلطة، وبالصرع عليها، وبالحرور التي نشأت على هامشها بين قوى تنتمي إلى هذا التيار وتلك التي تنتمي إلى ذاك التيار، ناهيك عن الصراعات التي نشبت داخل التيار ذاته في إطار لعبة الصراع على السلطة.

فالمسألة إذن تتعدى التبشير والحديث عن أهمية اللقاء، لترتبط باستراتيجية سياسية متعددة المستويات، متشابكة المجالات، تبدأ من التركيز على المشترك بين هذه القوى وتجنب ما يثير الخلاف، وصولاً إلى مرحلة تتعزز فيها الثقة تدريجياً، فتتسع مساحة هذا المشترك وتضيق مساحة ذاك الخلاف.

وهذا النهج المتسم بالحكمة والنضج والصبر يجب أن يرافقه أيضاً السعي لبناء آليات تشدد على فكرة قبول الرأي الآخر لتصل إلى قبول متدرج للمشاركة الديمقراطية، فيقلع الحاكم عن فكرة إلغاء المعارض أو إقصائه أو اجتثاثه، كما يقلع المعارض عن فكرة التآمر الانقلابي أو الثار الدموي أو بشكل خاص الارتقاء في أحضان الأجنبي للتخلص من النظام الحاكم في بلاده، فيخرج الطرفان من خنادق الحروب الأهلية المعلنة أو الكامنة، إلى رحاب التعاون المتنامي في خندق المجابهة الواحدة ضد أعداء الأمة.

بل هنا، تتقدم ثقافة الجسور، وثقافة المصالحة، وثقافة تجاوز أحقاد الماضي والترفع عنها، لتحل ثقافة المتاريس، وثقافة الفتنة، وثقافة الانغلاق في أسر الماضي بكل عقده ومآسيه.

٢ - الوهم الثاني

. هو الاعتقاد الساذج بأن اللقاء السياسي والنضالي المتنامي اليوم بين التيارين، وداخل كل منهما، حول برنامج المواجهة مع أعداء الأمة، سيقود حتماً إلى تطابق فكري أو عقيدي ليس قائماً حتى بين أبناء التيار الواحد، بل أحياناً بين أعضاء الحزب الواحد.

فالتنوع الفكري والعقائدي ليس عبئاً على مشروع التكامل السياسي والتعاون النضالي بين العروبيين والإسلاميين، كما قد يظن البعض، بل هو إغناء له، كما أنه إغناء لبرنامج الدفاع عن مستقبل الأمة وإعطاؤه أبعاداً وأفاقاً تثريه من جهة، وتعزز قدراته وطاقاته من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن الشرط الرئيسي لعضوية المؤتمر هو أن يكون العضو مؤمناً بعناصر المشروع الحضاري العربي الستة (الوحدة العربية، الشورى والديمقراطية، الاستقلال الوطني والقومي، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، التجدد الحضاري)، إلا أن المشروع نفسه ما زال قيد نقاش لن يتوقف، وأن عناصره قيد دراسات وأبحاث لم تستكمل، وإن أهم ما في هذا المشروع هو أن يبقى ثابتاً في توجهاته الرئيسية، مفتوحاً على كل جديد في تفاصيله.

٣ - الوهم الثالث

هو ذلك الميل إلى تبني كل تيار تعميمات جاهزة تصيب التيار الآخر برمته في كل مرة يرتكب فيها أحد المحسوبين على هذا التيار، أو حتى إحدى الجماعات المحسوبة عليه، خطأ أو خطيئة بحق التيار الآخر، أو بحق الأمة وثوابتها، بينما تقتضي الموضوعية والنهج العلمي التأكد من مدى التزام كامل التيار بالتصرف الخاطئ أو المنحرف لبعض المحسوبين عليه أو المنتمين إليه، كما تقتضي التذكر أن مثل هذه الأخطاء أو الخطايا لا تصيب التيار الآخر وحده، بل غالباً ما تصيب أبناء التيار ذاته، وأحياناً أبناء التنظيم الواحد.

ولقد علمتنا تجارب الماضي القريب والبعيد أن العلاقة الصراعية بين قوى تنتمي إلى تيار واحد، أو حتى جماعة واحدة، قد تصل إلى درجة من الحدة والقسوة والعنف لا تصلها مع التيار الآخر، والأمثلة على ذلك كثيرة من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق.

إن الخروج من هذا الوهم يتطلب إذن عدم إسباغ فوري للثوب الأيديولوجي أو العقائدي على أي خلاف سياسي أو تفصيلي، لأنه في هذه الحالة أيضاً يصبح من الصعب، وأحياناً من المستحيل، حل هذا الخلاف بمبادرة أو بتفاهم أو بمصالحة.

فالابتعاد عن لغة التكفير أو التخوين والتعميمات السريعة والأفكار المسبقة هو الوجه الآخر لمشروع تطوير التلاقي والتفاعل بين تيارات الأمة وداخل كل منها.

٤ - الوهم الرابع

هو ذلك الاعتقاد المتسرع بأنه إذا التقى تياران أو حزبان أو جماعتان، على برنامج عام، ورؤية مشتركة تتصل بقضايا كبرى تمس مصير الأمة وجودها، فهذا يعني أن عليهما التفاهم على أبسط التفاصيل السياسية والمحلية بدءاً من الانتخابات المحلية والاختيارية والبلدية والنقابية، وصولاً إلى الانتخابات النيابية والتشريكات الوزارية.

إنه لمن الخطأ الفادح تحميل التفاهم القومي والإسلامي في مراحل نموه الأولى أوزار مشكلات ما زالت الأحزاب نفسها تعانيها، فتعصف داخلها الخلافات، وتتشكل منها الأجنحة وتقوم الانشقاقات.

إن المقاعد البلدية والنيابية والوزارية محدودة العدد، فيما أعداد الطامحين إليها أضعاف أضعاف هذه المقاعد، وبالتالي فإن تجاهل هذه الحقائق الموضوعية سيؤدي حتماً إلى توترات وانقسامات وتبادل اتهامات تنتقل من التفاصيل الصغرى لتطال القضايا الكبرى.

لا شك في أنه لوضع نموذجي يجب أن تقوم في كل قطر عربي جبهة بين القوى التي تنتمي إلى التيارين، وأن تعلن هذه الجبهة مرشحيتها في كل دائرة، وفي كل مستوى انتخابي، لكن الوصول إلى مثل هذا الوضع النموذجي يكون تتويجاً لتعاون نضالي طويل، ولتجارب سياسية مشتركة، ولوجود شخصيات جامعة تعكس في ممارستها وسلوكها ومواقفها روح التلاقي بين التيارين وتجسدها، وتتمتع بثقة التيارين، بالإضافة

إلى وجود أطر عمل مشتركة تحدد آليات الاختيار والتوافق.

وقياساً على هذا الأمر أيضاً، ربما تبرز على المستوى القطري، أو المحلي، خلافات في النظرة إلى قضية ما أو مشكلة معينة ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي أو تربوي، وقد لا تنحصر هذه الخلافات بين تيارين فكريين، بل كثيراً ما تنفجر داخل التيار ذاته.

هنا، هل نترك لمثل هذه الخلافات أن تتضخم إلى درجة أن تصبح مؤثرة في مساحات التفاهم والتعاون حول القضايا الكبرى، أم نضعها في حجمها الحقيقي، ونحاصر آثارها، وندير حوارات هادئة حولها، فلما أن نصل إلى فهم مشترك، أو نعلن التباين في هذا الفهم ونرسم له حدوداً ولا نسمح له بالخروج عنها؟

* * *

لا شك في أن هذه الأوهام الأربعة ليست كل الأوهام التي ينبغي التحرر منها لدى أي بحث جدي في سبل تطوير العلاقة بين التيارين، لكن التركيز عليها في هذه الورقة وليد ملاحظات تكونت من خلال مسيرة المؤتمر، حيث قادتنا بعض هذه الأوهام إلى ارتباكات وخيبات شكلت مصدراً لثغرات أو نواقص ارتبطت بالعلاقة.

ثالثاً: محاور لتطوير العلاقة

أما سبل تطوير العلاقة بين التيارين، فيمكن وضعها في إطار جملة محاور:

١ - المحور الفكري

على الرغم من أن الولادة الحقيقية للمؤتمر القومي - الإسلامي هي ولادة فكرية تعود إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، حين نظم مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة ندوة للحوار القومي/الديني كانت بدورها تتويجاً لمجموعة إشارات فكرية صدرت عن مرجعيات وشخصيات قومية وإسلامية تشدد على التكامل بين العروبة والإسلام، وترفض افتعال الصدام بينهما، إلا أن مؤتمرها، على رغم انعقاد ثلاث دورات له منذ تأسيسه، أغفل لأسباب متعددة، جانب تطوير التفاعل الفكري بين التيارين وبلورة الرؤى المشتركة لقضايا ومفاهيم ما زالت مجال التباس في غير مستوى.

صحيح أن العديد من المفكرين الإسلاميين والقوميين يشارك اليوم في العديد من الندوات الفكرية المشتركة، حيث يجري تفاعل فكري مستمر، وصحيح أن منابر ثقافية وإعلامية متعددة تنقل أفكاراً وتوجهات لرموز من التيارين، لكن لا بد من الإقرار بأن ذلك لا يتم من خلال خطة يحددها هذا المؤتمر، ويحدد فيها عناوين الحوار المطلوب وقضاياها، ويستخرج ما يجري الاتفاق عليه، ويؤجل قضايا الخلاف إلى حوارات قادمة، مذكّرين مرة أخرى بأن التباين في الرؤى الفكرية لا ينحصر بالعلاقة بين التيارين، بل نجده موجوداً حتى داخل التيار نفسه.

في هذا المجال، نقترح:

١ - أن يشرف المؤتمر نفسه، بالتعاون مع مراكز أبحاث ودراسات ملتزمة، على

تنظيم ندوة فكرية سنوية حول موضوع معين، ويجري الإعداد لها بشكل جيد لكي تأتي النتائج مثمرة، بعد أن يجري تحديد القضايا التي ينبغي إدارة الحوار الفكري حولها.

ب - أن يقوم هناك إحصاء في كل مراكز الأبحاث والمنتديات الفكرية الملتزمة بالتيارين كمقدمة لوضع خطة لتكامل عمل هذه المؤسسات في خدمة التفاعل الفكري بين التيارين.

ج - أن توجه دعوة إلى كل هذه المراكز والمنتديات والمنابر والمجلات الثقافية لتنظيم ندوات مشتركة، ولاستضافة مفكرين من التيارين، وتعميم ذلك على امتداد الوطن العربي وبين الجاليات العربية في المهاجر.

د - أن ينخرط أعضاء المؤتمر كافة في المناقشات والأبحاث الجارية حالياً لإنجاز المشروع الحضاري النهضوي العربي الذي يشرف على إعداده مركز دراسات الوحدة العربية.

هـ - تأسيس منتديات ثقافية حوارية مشتركة من التيارين داخل كل قطر، أو السعي لكي تفتح المنتديات القائمة أبوابها لتضم مثقفين ينتمون إلى التيارين.

٢ - المحور السياسي

على الرغم من أن المؤتمر قد حقق درجة عالية من التوافق السياسي حول القضايا المصيرية على مستوى الأمة، لكن هذا التوافق لم يتحقق بالدرجة ذاتها على المستوى القطري، حيث ما زلنا نلاحظ عموماً - ما عدا بعض الاستثناءات - غياب برامج سياسية وآليات مشتركة للتيارين لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة على المستوى الوطني.

وفي هذا الإطار نقترح ما يلي:

أ - أن يبادر أعضاء المؤتمر داخل كل قطر إلى عقد اجتماعات دورية في ما بينهم، وأن يسعوا إلى بلورة رؤى مشتركة لقضايا تتصل بالشأن الوطني وصولاً إلى صياغة برنامج متكامل تتم مناقشته من كل القوى السياسية، الإسلامية والقومية، فاعتماده كأساس لعمل مشترك.

ب - أن يقوم أعضاء المؤتمر في كل قطر بالتحضير لتحركات شعبية أو سياسية مشتركة تسهم في التفاعل على مستوى القاعدة بين أعضاء التيارين، وتسعى لتحسين هذه التحركات المشتركة من أية محاولات لتحويلها إلى مصدر تنافر وتنافس سلبي.

ج - أن تجرى دراسة دقيقة لموضوع الاستحقاقات الانتخابية بكل مستوياتها، وعلى نحو يتدرج بالعلاقة بين القوى العربية والإسلامية إلى مرحلة تصبح فيها اللوائح مشتركة، والبرامج الانتخابية موحدة.

إن وضع مثل هذا الهدف لا يجوز أن يقفز فوق تعقيدات عدة تتصل بالواقع العملي، بل أن يسعى لمعالجة كل منها بتؤدة وصبر وحكمة وترفع عن المصالح الصغيرة، ولو

بدأ الأمر بمنع التصادم الانتخابي في المراحل الأولى ليصل إلى تبادل الأصوات وتكامل المقاعد، واعتماد المرشح الأوفر حظاً، وصولاً إلى التعاون في لوائح متحدة وحول برامج موحدة.

د - أن يتم السعي لتشكيل آليات عمل مشترك، أو تطوير مثل هذه الآليات القائمة، بحيث ينتقل التفاعل بين التيارين إلى كل المستويات.

فبالإضافة إلى هيئات مقاومة التطبيع والمقاومة، ودعم الانتفاضة، ومقاطعة البضائع والسلع الأمريكية، ولجان رفع الحصار عن العراق، والتي ينبغي تعزيزها وتطويرها لتشكّل أطر عمل مشترك، يمكن تشكيل جمعيات متخصصة مشتركة أو الانضمام المشترك في الجمعيات القائمة منها (كجمعيات البيئة وحقوق الإنسان... الخ).

وعلى المستوى الشبابي ينبغي تعزيز التفاعل بين التيارين، من خلال إطلاق مبادرات لأنشطة شبابية مشتركة، بدءاً من مخيمات شبابية على المستوى العربي العام أو على المستويات القطرية، وصولاً إلى ندوات فكرية مشتركة، وحملات تطوعية مشتركة للخدمة الاجتماعية أو بشكل خاص إيجاد مواقع على الانترنت خاصة بالحوار الشبابي.

هـ - تواجه قوى التيارين الإسلامي والقومي دائماً حملات ضغوط وترهيب وصولاً إلى اعتقالات ومحاكمات وغيرها.

إن تضامن التيارين لمواجهة هذه الضغوط بكل حزم ووضوح، ورفض استفراد أي تيار أو فريق، يشكلان التربة المثلى لتلاحم القوى وتفاعلها وتجاوز كل حساسيات الماضي.

فحين يرافع محام ينتمي إلى التيار القومي عن معتقلين ينتمون إلى التيار الإسلامي، أو العكس، لا يمارس واجباً إنسانياً وحقوقياً وديمقراطياً فحسب، بل يعزز تلاحم التيارين ويعزز عرى التعاون بينهما.

كما أن تنظيم حملات تضامن مع كل سجناء الرأي والفكر والالتزام، بغض النظر عن خلفياتهم العقائدية أو الحزبية، من شأنه أيضاً أن يوسع مساحات التفاعل والتضامن بين التيارين.

في هذا المجال تتقدم قضية كقضية الأسرى العرب في معسكر غوانتانامو لتشكّل فرصة لفضح الادعاءات الأمريكية في مسألة حقوق الإنسان، ولتوحيد الجهود بين كل التيارات.

٣ - المحور الإعلامي

ليس المجال هنا للحديث عن مدى تنامي فعالية الإعلام في عصرنا هذا الذي بات يسمى بعصر ثورة الاتصال والتواصل، بل بعصر الثورة الإعلامية التي حولت العالم إلى قرية كونية، لكن الاستفادة من الوسائل الإعلامية المتاحة (فضائيات، إذاعات، صحف ومجلات، دور نشر) يجب أن يحتل أيضاً جزءاً مهماً من اهتمام المؤتمر، ليس لتعميق التفاعل بين التيارين فحسب، بل لخدمة أهداف المؤتمر وقضاياها وتوجهاته ونشر

مواقفه، ولا سيما في هذه اللحظات المصيرية الدقيقة من حياة الأمة.

وفي هذا المجال تدرج الأفكار التالية:

أ - أن تخصص الوسائل الإعلامية القائمة حالياً، والتي تشرف عليها قوى وجهات أو شخصيات تنضوي تحت لواء هذا المؤتمر، جزءاً من برامجها وصفحاتها لأمور تتصل بالعلاقة بين التيارين وسبل تعزيزها، بما في ذلك استضافة رموز من التيارين، ونشر أخبار القوى الإسلامية والقومية ونضالاتها.

ب - إعادة إصدار الرسالة الدورية التي عمد المنسق العام إلى إصدارها في السنوات الأولى، مع دعوة كل أعضاء المؤتمر إلى تزويدها بكل ما يرويه مفيداً من مقالات وتعليقات وأخبار تصب في خدمة التفاعل بين التيارين، كما في إطلاع أعضاء المؤتمر على أخبار بعضهم البعض وأفكارهم.

ج - التفكير بإنشاء مركز إعلامي خاص بالمؤتمر يجري تمويله بالاستكتاب من قبل أعضاء المؤتمر والقوى المشاركة فيه، ويكون مؤسسة ذات شخصية مستقلة، ولها مجلس إدارة يضم كفاءات إعلامية مشهوداً لها، وتضع لها برنامج عمل متكامل بدءاً من التنسيق بين وسائل إعلام قائمة حالياً والاستفادة منها، مروراً بالتأثير عبر وسائل إعلام عالمية، ووصولاً إلى إنشاء منابر إعلامية كبرى بما فيها فضائية عربية إسلامية كبرى.

٤ - المحور التربوي

على الرغم من الطابع الفكري والسياسي الغالب على نشأة المؤتمر ومهامه، إلا أن للمؤتمر أيضاً مهمات تربوية تتصل بالأجيال الجديدة التي تتعرض لهجمة ثقافية وتربوية تستهدف هويتها وعقيدتها وتطمح إلى تغريبها وإدخالها في عالم القيم الاستهلاكية التي يحاول أركان النظام العالمي تعميمها لتفكيك الجذور الثقافية والحضارية للأمم والشعوب، وفي طليعتها أمتنا.

وفي المجال التربوي الذي باتت أنظمتها اليوم مهددة من قبل ما يسمى بـ «الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب»، هناك متسع من التفاعل بين التيارين في إطار الدفاع عن هوية الأمة وعقيدتها، كما في إطار مواكبة العصر وتحديث مجتمعاتنا على قاعدة التوازن والتكامل بين الأصالة والمعاصرة.

وفي هذا المجال نقترح:

أ - أن يبادر المؤتمر إلى الدعوة إلى مؤتمر تربوي عام يضم أبرز التربويين العرب، لوضع برنامج عمل في المجال التربوي يتناول المناهج والوسائل التربوية الضرورية وينبثق عنه لجنة متابعة تربوية تهتم بكل ما يتصل بالشأن التربوي، وفي هذا المجال تتقدم مهمة الدفاع عن اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، لتحل ما تستحقه من اهتمام.

ب - أن يسعى أعضاء المؤتمر والمؤمنون بأهدافه من خلال دور النشر والمؤسسات التربوية والإعلامية كافة التي يعملون فيها إلى استنباط الوسائل والبرامج

التربوية الحديثة القادرة على تعميق وعي الأجيال الجديدة وتطوير ثقافتها بما يخدم تحصين الهوية الثقافية والحضارية للأمة في إطار مواكبة العصر.

ج - أن يجري الاهتمام بوسائل الاتصال الحديثة لخدمة الأهداف التربوية المحددة، ومتابعة كل التطورات المتصلة بهذا الشأن.

٥ - محور العمل في المهاجر

يوماً بعد يوم، تتضح أهمية الجاليات العربية الإسلامية في المهاجر الأوروبية والأمريكية سواء على مستوى العدد، أو على مستوى التأثير والتفاعل مع المجتمعات التي يعيشون ضمنها.

وفي هذا المجال، تقع على المؤتمر مهمة العمل على تفعيل تأثير هذا الوجود العربي والإسلامي من جهة، كما على ربطه بجذوره الثقافية والحضارية من جهة أخرى.

وهنا تبرز جملة اقتراحات:

أ - الدعوة إلى قيام منظمات جامعة للجاليات العربية في الخارج، يعمل في إطارها أبناء التيارين ويتفاعلون من خلالها.

ب - التحضير لقيام مؤتمر عام لمثلي الجاليات العربية في الخارج لوضع برنامج عمل متكامل يحدد واجبات هذه الجاليات ودورها، كما يرسم التزامات الأمة تجاه أبنائها المهاجرين.

ج - وضع خطة متكاملة يشترك فيها حقوقيون وإعلاميون ومنظمات حقوق الإنسان تسعى للدفاع عن حقوق الجاليات العربية والإسلامية في الخارج، ولا سيما في مواجهة تصاعد النزعات العنصرية في المجتمعات الغربية، وخصوصاً في المجتمع الأمريكي.

٦ - المحور التنظيمي

لا شك في أن مثل هذه المهمات تحتاج إلى تفعيل دور المؤتمر، ولا سيما دور لجنة المتابعة التي تشرف على أعماله لكي تتمكن من تنفيذ خطة العمل الشاملة التي يعتمدها المؤتمر، على الرغم من أن هذا المحور مرتبط بتقييم أداء المؤتمر خلال السنوات السابقة، إلا أننا نشعر أنه من الضروري التوجه من أجل:

أ - تفعيل عمل لجنة المتابعة عبر تفرغ المنسق العام ونائبه مع سكرتارية متفرغة في مقر خاص بالمؤتمر ومجهز بكل وسائل الاتصال الحديثة.

ب - جولات متواصلة للمنسق العام ونائبه في مختلف الساحات العربية، والتأكد من انتظام العلاقة بين التيارين فيها.

ج - توزيع المهمات الواردة في هذه الورقة (فكرية، سياسية، إعلامية، تربوية، شؤون المهاجر) على عدد من أعضاء لجنة المتابعة، ومدهم بكل الوسائل التي تمكنهم من

إنجاز هذه المهمات، بما في ذلك تشكيل لجان مصغرة من أعضاء المؤتمر لمساعدتهم في ذلك.

د - استحداث موقع خاص بالمؤتمر على الانترنت يتم من خلاله نشر أفكاره وأنشطة أعضائه وأفكارهم على أوسع نطاق.

هـ - أن تضع اللجنة الإدارية خطة لتطوير الموارد المالية للمؤتمر لتأمين استمرارية عمله واستقلاليته وقدرته على الإنجاز.

في هذا المجال، تتقدم فكرة الوقفية الخاصة بالمؤتمر، وزيادة المساهمات السنوية المالية للأعضاء ولا سيما القوى الرئيسية فيه.

و - أن ينعقد بين الاجتماعين الدوريين للجنة المتابعة، مجموعة من اجتماعات العمل المحددة بقضية ما، أو فكرة ما، ويقتصر حضورها على عدد من أعضاء المؤتمر المتخصصين ليصار إلى إصدار توصيات وتوجهات يعتمدها المؤتمر.

ز - أن تجرى إعادة النظر في اسم المؤتمر (القومي - الإسلامي) بما يضع حداً للالتباس الحاصل والقائم حالياً، والذي يتجاهل التطورات الإيجابية التي طرأت على مستوى العلاقة بين التيارين.

ح - الاهتمام بالصيغة الجامعة للمؤتمر العربي العام، باعتباره حصيلة لقاء المؤتمرات الثلاثة التي تضم في عضويتها كل الأحزاب والنقابات والهيئات والمنتديات والشخصيات الثقافية والسياسية والإعلانية الفاعلة في الوطن العربي والسعي لتطويره.

خاتمة

إن مجمل الأفكار والمقترحات الواردة في هذه الورقة، والأفكار والمقترحات التي سترد من خلال مناقشاتكم، تحتاج إلى جهد استثنائي لتنفيذها، وإلى إمكانيات كبرى من أجل تحقيقها، لكن حجم التحديات التي تواجه الأمة بتيارها الرئيسيين تفرض أن نعطي هذا المؤتمر ما يستحقه من احتضان ودعم لكي يتمكن من أداء مهمته التاريخية في توحيد تيارات الأمة على طريق وحدة الأمة ونهضتها □